واقع الأداء الإجتماعي للمؤسسة الصحية في ظل الإعتراف بالمسؤولية الإجتماعية المؤسساتية من وجهة نظر موظفيها

(دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة ولاية المغير)

The reality of the social functioning of the heath institution with the recognition of institutional social responsibility from the perspective of its employees (field study at the hospital public institution of djamaa)

طيب بودرهم[1*]، بلال بوترعة[2]،

[1] جامعة الشهيد حمه لخصر الوادي (الجزائر)، bouderhem-tayeb@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخصر الوادي (الجزائر)، bouterabelal@gmail.com

مخبر التنمية الإجتماعية وخدمة المجتمع ، جامعة الشهيد حمه لخصر الوادي (الجزائر)

تاريخ الاستقبال: 2021/05/14؛ **تاريخ القبول:** 2021/11/02؛ **تاريخ النشر:** 2021/12/30

ملخص: تهدف هاته الدراسة إلى تباحث واقع الأداء الإجتماعي للمؤسسة الصحية في ظل الإعترافات العالمية الحالية والسائدة للمنظمات بمسؤولياتها الإجتماعية ، بعد أن كانت في السابق كدعاية لفعل الخير ، حيث أختيرت المؤسسة الصحية إرتباطا بالدور العميق الذي تؤديه على الصعيد المجتمعي والإجتماعي ، فتم إجراء إستقصاء ميداني على عينة من الموظفين تمت فيه دراسة أبعاد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية المعروفة ، ليتم الكشف عن مدى إهتمام ذات المؤسسة محل الدراسة بهاته الأبعاد و الإعتراف بها و تدوينها ضمن رسالتها و سياساتها العامة والإلتزام بتطبيقها فعليا.

الكلمات المفتاحية : الأداء الإجتماعي ; المؤسسة الصحية ; المسؤوالية الإجتماعية المؤسساتية.

Abstract: The aim of this study is to examine the reality of social functioning of the health institution in view of the current and prevailing global recognition concerning the social responsibility of the organizations. Having previously been a philanthropist , The health institution has been chosen as a link to the deep role it plays at the community and social level . A field survey was conducted on a sample of staff members , Which examined the known dimensions of corporate social responsibility so as to reveal the extent to which the enterprise in question cared about and took care of dimensions, Codified them within its mission and policy and committed to their effective adaptation

Keywords: Social performance, The health institution, the institutional social responsibility

* المؤلف المرسل .

I- تمهيد :

يعد الأداء الإجتماعي للمنظمات الحديثة دورا جديدا وإضافيا لذلك الدور الإقتصادي التقليدي الربحي السابق ، الذي كان يعتبر أهم غاية معلنة لنجاح المنظمة وإستمراريتها ، وفي ظل التوجهات الجديدة ظهرت فلسفة أخرى تقوم على إدماج مسؤوليات إجتماعية لهاته المنظمات تقوم على تبني مهمات إجتماعية ضمن رسالتها وفلسفتها المنظمية ، ترتكز في منطلقاتها على مبادئ المسؤولية الإجتماعية تبرز في إحترام القوانين عامة وحقوق العاملين وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة والمساهمة في التنمية المجتمعية وتدوين المتطلبات المجتمعية ضمن مخططاتها وسياساتها العامة ...الخ ، وهذا لتحسين الصورة الذهنية لهاته المنظمات وكسب ولاء وود مختلف المتعاملين ، خاصة وأن هذا التوجه أصبح مطلبا للكثير من الدول واالتنظيمات والإتحادات والأسواق ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ، هاته الأخيرة التي تفضل التعامل مع المؤسسات المطبقة لهاته المسؤولية ، مما أجبرها وفي توجه جديد كما ذكرنا ذلك أنفا على الإعتراف والإفصاح عن مسؤوليتها الإجتماعية وإعلام المجتمع بنشاطاتها ذات المضمون الإجتماعي ، وهذا ما أنتج توجه محاسبي جديد يقوم على قياس ومراجعة الأداء الإجتماعي للمؤسسات ، الذي أصبح أحد فروع المحاسبة الجديدة يهتم بتقييم نجاح المشروعات في إنجاز العقد الإجتماعي ومدى إسهامها في تنمية وتحقيق أهداف المجتمع.

1-مشكلة الدراسة وأسئلتها :

بعد الإفصاح والإعتراف العالمي حول التوجهات الجديدة للمنظمات والتي تقوم على تبني المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية ، والإدراج الصريح للنشاطات ذات المضمون الإجتماعي ضمن إداءاتها ، أصبحت هاته النشاطات تعد من أبرز أليات التنافس والمؤشرات الدالة على الأداء المتميز للمنظمة ، ومن خلال هذا الطرح أردنا في هذا البحث الكشف على توجه المؤسسات الصحية في هذا المجال ، خاصة وأن هاته المؤسسات ذات طابع إستثنائي في نشاطها تستلزم هذا النوع من المسؤوليات ، وهنا نطرح تساؤلنا الرئيسي التالي والذي مفاده : هل تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأبعاد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية في أداءاتها ؟

- **الأسئلة الفرعية :**
- هل تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي ؟
- هل تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها القانوني ؟
- هل تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الأخلاقي ؟
- هل تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الخيري ؟
- **الفرضية العامة** : تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأبعاد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية في أداءاتها.
- **الفرضيات الفرعية :**
- تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي .
- تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها القانوني .

- تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الأخلاقي .
- تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الخيري .

2–أهداف الدراسة :

- الكشف على بيان إلتزامية المؤسسات الصحية بمسؤوليتها الإجتماعية
- إبراز الأهمية الجد كبيرة لأبعاد المسؤوليةالإجتماعية خاصة على مستوى المؤسسات الصحية ، الأخيرة التي تتطلب الإهتمام أكثر بهاته الأنواع من السلوكات الإيجابية ، كونها ترتبط أساسا بحياة البشر والعمل فيها يتطلب المزيد من الإلتزامية والجدية.
- إثارة هذا الموضوع بالبحث خاصة في ظل الشرخ الواضح وعدم الثقة بين المجتمع والمؤسسات الصحية في الوقت الراهن ، للتمكن من إعادة تعزيز الصورة الذهنية والحصول على بيئة ومناخ عمل هادئ ، وبعث روح الترابط والسلم الإجتماعي بين المجتمع وهاته المؤسسات وكل الأطراف ذات المصلحة.

3–أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع المتناول بالبحث وهو المسؤولية الإجتماعية ، الأخيرة التي لديها نواتج جد إيجابية في الجاتب العلائقي بين مختلف الفاعلين ومختلف الأنساق الإجتماعية ، والتي سنقف على بيانها في معرض هذا البحث.
- زيادة الإهتمام بموضوع المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية ، حيث أصبح في الأونة الأخيرة عنوانا للمؤتمرات والندوات العلمية والبحوث والدراسات الأكاديمية العالمية ، من قبل الأفراد ومراكز البحوث والجامعات وهدا دليل على أهميته .

4–مفاهيم الدراسة:

4–1المؤسسة الصحية : (هي جزء من النظام الإجتماعي الطبي وظيفته تقديم خدمات رعاية صحية كاملة تشمل الخدمات العلاجية والوقائية ، وتمتد خدماته الصحية الخارجية إلى العائلات في بيوتها ، وهو كذلك مركز لتدريب القوى العاملة الصحية والقيام بالبحوث الطبية) (العلواني ، 2014، ص 48-49).

يرى هذا التعريف بأن المؤسسة الصحية هي أحد التنظيمات الإجتماعية التي تتكفل بضمان الخدمات الصحية الشاملة لأفراد المجتمع العلاجية والوقائية منها ، كما تعتبر أيضا مراكز للتعليم والقيام بالدراسات والبحوث في المجال الطبي.

4–2 الأداء الإجتماعي : (هو كل ما من شأنه أن يؤثر على رفاهية المجتمع أو طائفة من طوائفه وبما لا يتعارض مع طوائف أخرى) (سمير، 2010، ص17).

من خلال هذا التعريف نستخلص بأن الأداء الإجتماعي هو كل نشاط يكون في صالح المجتمع ككل، ولا يضر بأي نسق من أنساقه الأخرى.

4-3 المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية : عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية بأنها (السلوك الأخلاقي للمؤسسة إتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية مع المؤسسة وليس مجرد حاملي الأسهم) (علي ، 2017 ،ص 285).

المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية حسب هذا التعريف تشير بأنها كل نشاط وأداء تقوم به المؤسسة يكون ذو قيمة أخلاقية تجاه المجتمع وتجاه كل الأطراف أصحاب المصلحة وذو العلاقة بها.

5-حدود الدراسة: تمثلت الحدود المكانية لهاته الدراسة في مقر المؤسسة العمومية الإستشفائية دحلب سعد بجامعة ، أما عن الحدود الزمنية فقد إمتدت الدراسة الميدانية من تاريخ 15 جوان 2020 إلى غاية 20 جويلية .2020

6-: الجانب النظري :

6-1المؤسسة الصحية (مدخل تعريفي):

القطاع الصحي أو المؤسسة الصحية هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوالي ، حيث يتكون القطاع الصحي من مجموعة من الهياكل الصحية العمومية التي تقوم بالوقاية والتشخيص والعلاج والإستشفاء وإعادة التكييف الطبي ، ينظم في وحدات جيو صحية ، تغطي مجموعة سكانية معينة ، ويعتبر أيضا القطاع الصحي وسيلة للتكوين والتسيير الإستشفائي على أساس إتفاقيات توقع مع المؤسسات القائمة بالتكوين (العلواني ، 2014، ص94-95).

تعد المؤسسة الصحية مؤسسة للخدمات العلاجية ، إضافة إلى ذلك فهي تؤمن للمرضى الإقامة والغذاء والمساعدات الإجتماعية والمعنوية وغيرها ، فهي تشغل وظائف مختلفة منها علاجات تقليدية مع إستشفاء ، فحوصات لدى أطباء مختصين ، نشاطات وقائية (العلواني ، 2014 ، ص49) .وغيرها ، حيث تختلف وظيفتها بحسب نوعها وفي مايلي نوظح أهم نوعين من المؤسسات الصحية ووظائفها :

- **المؤسسة العمومية الإستشفائية** : هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، حيث تتكون من هيكل للتشخيص والعلاج والإستشفاء وإعادة التأهيل الطبي ، ويغطي هذا سكان بلدية أومجموعة من البلديات وتتمثل مهامها في : (العلواني ، 2014 ،ص 95-96)
- تنظيم وبرمجة وتوزيع العلاج الإستشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي ، وكذا تطبيق البرامج الوطنية للصحة .
- ضمان حفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والأفات الإجتماعية .
- ضمان تحسين مستوى مستخدمي الصحة وتجديد معارفهم ، كما يمكن إستخدامها كميدان للتكوين الطبي وشبه طبي.
- **المؤسسة العمومية للصحة الجوارية** : هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، وتتكون من مجموعة من العيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج تغطي مجموعة من السكان وتتمثل مهامها في : (العلواني ، 2014 ، ص96-97).

- الوقاية والعلاج القاعدي وتشخيص الأمراض وكذا العلاج الجواري .
- الفحوص الخاصة بالطب العام والطب المتخصص القاعدي .
- الأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية والتخطيط العائلي وتنفيد البرامج الوطنية للصحة والسكان .
- المساهمة في حماية البيئة خصوصا في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة ونقاوة ومكافحة الأضرار والأفات الإجتماعية .
- ضمان تحسين مستوى مستخدمي الصحة وتجديد معارفهم ،كما يمكن إستخدامها كميدان للتكوين الطبي وشبه طبي.

6-2قراءة في البعد المفاهيمي والمضاميني للمسؤولية الإجتماعية المؤسساتية

هناك العديد من التعريفات لمفهوم المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية ،حيث يصعب تحديد تعريف معين يفي بوضع مضمون شامل وجامع لها ، فالبعض يراها تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه ، وأخرون يرونها مجرد مبادرات إختيارية تقوم بها الشركات تجاه المجتمع ، والبعض الأخر يرى أنها صورة من صور الإلتزام الطوعي للشركات في خدمة المجتمع ، وتعدد التعاريف ووجهات النظر ناتج عن تعدد الأطر النظرية والعلوم التي عالجت هذا المفهوم كعلم الإدارة والإقتصاد والقانون وعلم الإجتماع وغيرها ، وسنعرض في مايلي مجموعة من التعاريف الأقرب في شرح هذا المفهوم .

يعرفها " بيتر دراكر" (المسؤولية الإجتماعية هي إلتزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه)، ويذهب " دافيد دونوك " بأنها (هي ضرورة إلتزام منشأت الأعمال إجتماعيا تجاه المجتمع التي تعمل به ، وذلك من أجل رفع مستوى الرفاهية للمجتمع بفئاته المختلفة) (مدحت ، 2016،ص 75-76)، وفي نفس السياق يرى " BOWMAN " بأنها (تمثل الإهتمام بأثار انشطة المشروعات على رفاهية المجتمع) (سمير، 2016،ص 19).

وتعد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية أيضا محاولة للرقي وتطبيق الأفكار حول المسائل الإقتصادية وكذا المتعلقة بالمسائل الطوعية تجاه المجتمع والبيئة ، وتجاه سلامة العاملين وصحتهم (زايد ، 2012 ، ص335).

وفي تعريف أشمل عرفها البنك الدولي بأنها إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في أن واحد ، أما عن غرفة التجارة العالمية فتعرفها بأنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب إعتبارات أخلاقية وإجتماعية ، وبالتالي فهي تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا ، ولذلك فالمسؤولية الإجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم (خلف ، 2016 ،ص 156).

ولزايدة فهم أعمق لمفهوم المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية نتطرق في هذا السياق إلى أهم المبادئ التي ترتكز عليها في مايلي :

- **مبدأ الحماية والإصلاح البيئي** : من خلال ممارسة نشاطات تراعي الحفاظ على البيئة مع الترويج للتنمية المستدامة (فهمي ، 2015، ص164).

- **مبدأ السلوك الأخلاقي** : من خلال تصرف المؤسسة بشكل أخلاقي من حيث الأمانة والعدل فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة ، والإلتزام بمصالح الأطراف المعنية (الحموري والمعايطة ، 2015 ،ص 73).

- **مبدأ القابلية للمساءلة والمحاسبة** : من خلال الكشف للسلطات القانونية والأطراف المعنية عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية بطريقة واضحة للفحص والتدقيق (الحموري والمعايطة ، 2015 ،ص 74).

- **مبدأ تقديم منتجات وخدمات ذات جودة** : من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية (فهمي ، 2015، ص165).

- **مبدأ الإرتباط المجتمعي**: وهذا بتعميق العلاقات مع المجتمع ، والتعاون وجعله مكان أفضل للحياة والعمل (فهمي ، 2015،ص 166).

- **مبدأ الإذعان القانوني** : الإلتزام بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية (قاشي وبودرجة ، 2018 ،ص 31).

- **مبدأ إحترام الأعراف الدولية** : بإحترام الإتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح والمواثيق والقرارات عند قيامها بنشاطاتها (قاشي وبودرجة ، 2018 ،ص 31).

- **مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعنية (أصحاب المصلحة)** : أن تقر بأن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعينة (الحموري والمعايطة ، 2015 ،ص 73).

- **مبدأ إحترام الحقوق الأساسية للإنسان** : أن تنفذ السياسات والممارسات التي من شأنها إحترام حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قاشي وبودرجة ، 2018 ، ص31).

- **مبدأ الشفافية** : من خلال أفصاحها عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها على نحو واضح ، بما فيه التأثيرات المحتملة على البيئة والمجتمع (الحموري والمعايطة ، 2015 ،ص 74).

وفي هذا السياق أيضا فقد تم تقسيم المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية إلى أربعة أبعاد رئيسية ، تتضح من خلالها الرؤية أكثر في تحديد وحصر مضامينها وتقريب وجهات النظر المتعددة في دراستها ، ويعد الباحث " CARROLL " احد أهم المساهمين في تحديد مفهومها و هذا في إطار بحوثه الرائدة لهذا المفهوم ، معتبرا إياها تشمل الأعمال و التوقعات الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية و التطوعية التي ينتظرها المجتمع من المنظمات ، حيث ميز بين أربعة أبعاد أساسية متمثلة في البعد الاقتصادي و البعد القانوني و البعد الأخلاقي و أخيرا البعد التطوعي الخيري ،و التي نأتي على بيانها في التفصيل التالي :

- **البعد الإقتصادي** : تحرص فيه المنظمات على تقديم سلع وخدمات بالشكل المطلوب والمناسب ، دون مغالاة أو إحتكار أو إستغلال أو إهدار لموارد المجتمع ، أو زيادة تلوث البيئة أو الميل الإستهلاكي الزائد عن الحد ، مع مراعاة مواصفات الجودة الشاملة للسلع المقدمة للعملاء والمستهلكين (مدحت ، 2015 ، ص40).

- **البعد القانوني** : ويتمثل في تقيد إدارت المنظمات بالقوانين واللوائح والأنظمة والتشريعات الدولية والمحلية ، مع ضمان الإلتزام بالسلوك المقبول رسميا وإجتماعيا تجاه العاملين والعملاء والمجتمع ، وأن تكون مخرجاتها غير ضارة بالمجتمع والبيئة فضلا عن حماية المنظمات من المنافسة غير الشريفة (كافي ، 2014، ص288).

- **البعد الأخلاقي** : تلتزم فيه المنظمات بالقيام بما هو صحيح وعادل وتتجنب الضرر للأخرين ، وتعطي الأولوية للسلوك الأخلاقي في تعاملها مع العاملين وأسرهم ومع العملاء والمنظمات المنافسة والمجتمع ككل ، من خلال الإستناد إلى المبادئ والمعايير الأخلاقية والقيم الإجتماعية وإحترام حقوق الإنسان والعادات وتقاليد المجتمع (مدحت ، 2015،ص 39).

- **البعد الخيري** : يقوم على إسهام المنظمة في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة ، وهي عادة مبادرات طوعية غير ملزمة تقوم فيها الأخيرة بتقديم الإعانات والمساعدات للمجتمع خاصة للفئات الفقيرة والهشة وعند حدوث الكوارث والأزمات ، أيضا التبرع للجمعيات الخيرية والمستشفيات والرعاية الصحية للفقراء والأطفال وكل ما يتعلق بالقضايا الإنسانية (قاشي وبودرجة ، 2018 ، ص39).

و في هذاالإطار و ضع الباحث " CARROLL " مصفوفة هرمية ابرز فيها الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية ،و تعرف في الوسط الأكاديمي المتخصص في إدارة الأعمال بهرم "كارول" للمسؤولية الاجتماعية ، و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (01) : هرم " CARROLL " للمسؤولية الاجتماعية المؤسساتية .

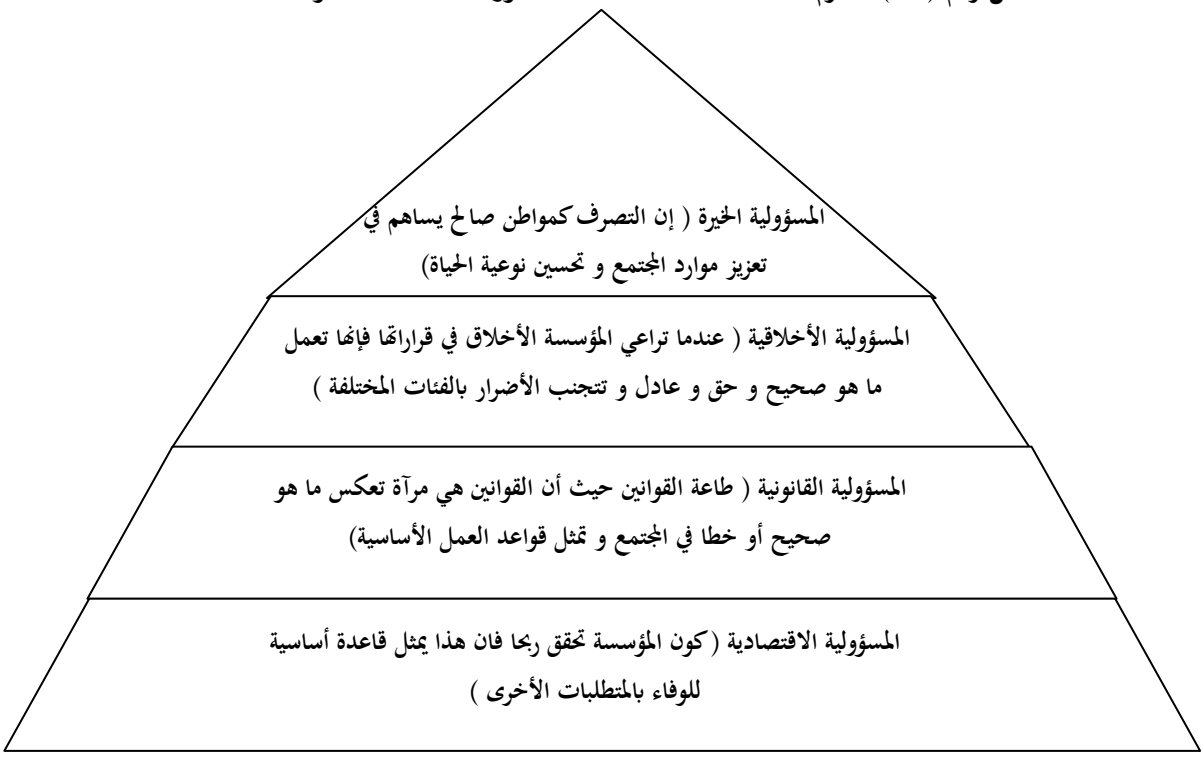

المصدر : طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري ، (2005)، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال الأعمال والمجتمع ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 83 .

كما هو معلوم لقد وجدت المؤسسات والمنظمات لتبقى ولتقدم منتجات وخدمات للجمهور ، وهذا يحتم عليها الضلوع والعمل على تبني مفاهيم وأبعاد المسؤولية الإجتماعية الأنفة الذكر، وأن تتصرف كمواطن له حقوق وعليه واجبات ، حيث أصبح هذا مطلب للكثير من الدول والمنظمات والإتحادات والأسولق المالية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ، الأخيرة التي أصبحت تفضل التعامل مع الموردين المطبقين لهذه المسؤولية ،فأصبحت المسؤولية الاجتماعية المؤسساتية هنا تمثل إستثمارا طويل الآجل يعود على الشركات بالزيادة في الإنتاج و الربح و الحد من الصراعات التنظيمية في بيئة العمل و يزيد من انتماء العاملين لشركاتهم ،و يحد من الصراعات بين الشركات و محيطها الاجتماعي ، وقد أثبتت الدراسات أن قيام المؤسسات بدورها الاجتماعي يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها و رسالتها و الاعتراف بممارستها و المساهمة في إنجاح خططها و أهدافها ، لما تقدمه الأخيرة من سد احتياجات المجتمع المتغيرة و متطلباته الضرورية من خلال إقامة المشاريع الخيرية و الاجتماعية ذات الطابع التنموي ، و في ما يلي ملخص لأهم الفوائد و المكاسب التي تجنيها المؤسسات كعوائد لتبنيها لثقافة المسؤولية الاجتماعية :

- **بالنسبة للمؤسسة** : (علي ، 2017،ص 286-287).

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع خاصة لدى العملاء والعمال وكل أفراد المجتمع .
- من شأن الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل ، وبعث روح التعاون والترابط بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات المصلحة .
- تسهم في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية .

- **بالنسبة للمجتمع** : (قاشي وبودرجة ، 2018 ،ص28- 29).

- زيادة التكافل الإجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالإنتماء من قبل الأفراد ، خاصة ذوي الإحتياجات الخاصة وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب .

- الإستقرار الإجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الإجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص ، الذي هو جوهر المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال .

- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواءا من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية .
- إزدياد الوعي بأهمية الإندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة .
- تحسين التنمية السياسية إنطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات ، وهذا بالإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية .
- كون المسؤولية الإجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل وإبراز الشفافية والصدق في التعامل ، فهي تزيد من الترابط الإجتماعي وإزدهار المجتمع على مختلف المستويات .

- **بالنسبة للدولة** : (علي ، 2017،ص 287).

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والإجتماعية .

- يؤدي الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الإجتماعية .
- المساهمة في التطور التكنولجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا ، بعيدا عن تحمل المؤسسات الإقتصادية الخاصة ودورها في هذا الإطار .

3-6 : قياس ومراجعة الأداء الإجتماعي للمؤسسة (المفهوم والمؤشرات والأهمية):

قبل الحديث عن مفهوم قياس ومراجعة الإداء الإجتماعي للمؤسسة وكذا تراتيبه ومؤشراته ، ينبغي هنا التذكير بمفهوم هذا الأداء وكما أوردناه أنفا في مفاهيم الدراسة يعتبر مفهوم الأداء الإجتماعي بأنه كل ما من شأنه أن يؤثر على رفاهية المجتمع أو طائفة من طوائفه وبما لا يتعارض مع طوائف أخرى ، ويقصد بالتّأثير هنا طبعا ذلك التأثير الإيجابي ، وبعتبر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الإجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطيافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الإجتماعية (خلف ،2016،ص 170)، وتتعلق بوصف فلسفة المنظمة تجاه المسؤولية الإجتماعية ودور الأخيرة في تحقيق تلك الأهداف و معالجة المشكلات الإجتماعية ووصف المنافع الإجتماعية أو التعبير عنها كميا قدر الإمكان ويتم الإستعانة في ذلك ببعض البيانات الإحصائية والمؤشرات الإجتماعية (سمير ، 2010 ،ص47).التي سنتطرق إليها في العناصر الموالية .

إهتم المحاسبون مؤخرا بالمحاسبة والمراجعة الإجتماعية نظرا لشعورهم بأن المحاسبة لا يقتصر دورها على القياس التقليدي للدخل وإعداد القوائم المالية ، بل إلى تحديد وقياس البيانات وتوصيل التقارير التي تظهر مدى مشاركة المنظمات في تحقيق أهداف المجتمع ، ويرجع هذا الإهتمام لعدم كفاية المحاسبة التقليدية في توفير المعلومات المطلوبة للوفاء بإحتياجات كل أطراف المصلحة بالمجتمع ، إضافة إلى ضغوط الهيأت المختلفة والجمعيات المحاسبية على الوحدات الإقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات ذات المضمون الإجتماعي ، وهي المتطلبات الجديدة التي أصبحت تؤثر على نوعية الحياة وعلى المجتمع ككل (سمير ، 2016، ص19).

يرى " Ramanathan " أن محاسبة ومراجعة الأداءلإجتماعي للمؤسسة هو فرع من فروع المحاسبة ، يختص بتقييم مدى نجاح المشروعات في إنجاز العقد الإجتماعي من خلال بيان أثر نشاطات تلك المشروعات على المجتمع ، ويعرفها بأنها (تختص بإنتقاء المتغيرات والمقاييس وأساليب القياس الخاصة بالأداء الإجتماعي للمشروع ، والتطور المنظم للمعلومات المفيدة لتقييم الأداء الإجتماعي وتوصيل هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع) ،كما يعرفها " Flamholtz " (تعريف وقياس وبيان وتقرير الأثار الإجتماعية والإقتصادية لأي مؤسسة على المجتمع وهي موجهة لكل من المساءلة الداخلية والخارجية للإدارة) (سمير ، 2016،ص 33-34).

وفي ظل الإعتبارات التي ألزمت المؤسسات بقبول القيام ببعض الأنشطة ذات المضمون الإجتماعي وإعترافها بمسؤوليتها الإجتماعية ، ظهرت محاولات تهدف إلى تحديد مؤشرات قياس الأداء الإجتماعي تدخل ضمن نظاق ممارسة المسؤولية الإجتماعية بيانها:

- **مؤشر الأداء الإجتماعي تجاه العاملين** : ويشمل العوامل التي توفرها المؤسسة لخلق وتعميق ولاء وإنتماء العاملين بحل بعض مشكلاتهم الإجتماعية كالإهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والإهتمام بمستقبلهم (علي ، 2017، ص289).

- **مؤشر الأداء الإجتماعي تجاه المجتمع والبيئة** : ويتعلق بإسهام المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع الثقافية والرياضية والإجتماعية ، والتبرعات الإنسانية المختلفة كبناء المدارس والمستشفيات والحد من البطالة ، وايضا إسهامها في مجال حماية البيئة ومنع التلوث والأضرار وتجميل المنطقة (قاشي وبودرجة ، 2018 ،ص49).

- **مؤشر الأداء الإجتماعي تجاه المستهلك وتطوير الإنتاج**: تشمل تكاليف الأداء التي تهتم بخدمة المستهلك مثل رقابة جودة الإنتاج وخدمات ما بعد البيع وكل ما يحقق رضا الزبون ، وكذلك تكاليف البحث والتطوير وتدريب العاملين (مدحت ،2015،ص 122).

إن لبيانات القياس والمراجعة الإجتماعية للأداء الإجتماعي للمؤسسة وفقا للمؤشرات الأنفة مزايا وفوائد كبيرة ، فهي تساعد الأطراف المختلفة بالمجتمع في إتخاد قراراتها ، حيث تزيد من إهتمام المنظمات بالأنشطة ذات المضامين الإجتماعية نظرا لوجود نوع من التقييم والرقابة على هذا النوع من الأنشطة ومطالبة العديد من الأطراف لوجودها من عاملين وعملاء وكل أطراف المصلحة في المجتمع ، كما تمكن من تحقيق الضبط الإجتماعي داخل المنظمات وإيجاد نوع من الرشد الإداري وذلك بمراعاة إدارة هاته المنظمات للجوانب الإجتماعية عند إتخاذ القرارات ، حيث تهتم المراجعة الإجتماعية بتقييم القرارات التي تخص مشكلات المنظمات مع البيئة الإجتماعية (سمير ،2010 ، ص14). ، كما تساعد أيضا الهيأت الإستثمارية والمنظمات في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية ، والعمال في تقرير مستقبلهم الوظيفي والمستهلكين في إتخاذ قراراتهم في شراء السلعة أو الحصول على الخدمة ، وعلماء البيئة في تحديد الأثار الضارة والنافعة التي تنتج عن أنشطة المنظمات (سمير، 2016 ،ص 14).

6-4الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى**: دراسة تحت عنوان المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية للباحثة نوال ضيافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2010/2009 ، إنطلقت من تساؤل عام مفاده كيف يمكن للمؤسسة أن تكون مسؤولة إجتماعيا عن مواردها البشرية ؟ فكك إلى تساؤلات فرعية :ماذا تعني بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة ؟ فيم تتمثل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة في إطار مواردها البشرية ؟ هل تلتزم المؤسسات الجزائرية الخاصة بمسؤوليتها الإجتماعية إتجاه مواردها البشرية ؟، وقد إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وعينة عشوائية بـ 20 مفردة من أصل 319 ، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات الجزائرية تلتزم بمسؤوليتها الإجتماعية ومثال ذلك المؤسسة محل الدراسة الميدانية ، التي تمارس مختلف الأنشطة الإجتماعية إتجاه مختلف الأطراف أصحاب المصالح كالمحافظة على البيئة والصحة والأمن إلا أنه يوجد بعض النقائص كعدم توفير مناصب عمل للمعوقين.

- **الدراسة الثانية**: دراسة تحت عنوان تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري) للباحثة وهيبة مقدم ، رسالة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة وهران 2014/2013، إنطلقت من تساؤل عام مفاده ما تقييم ممارسة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لبرامج المسؤولية الإجتماعية ؟ ، وقد إعتمدت على أسلوب العينة العشوائية من مجتمع بحث يتكون من المؤسسات الإقتصادية الوطنية في بعض ولايات الغرب الجزائري ، حيث تم توزيع 200 إستبانة على 200 مؤسسة وتم إسترجاع 140 وتم إعتماد 140 منها فقط لعدم صلاحية الباقية ، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة تمارس مسؤوليتها الإجتماعية تجاه المساهمين والمالكين والزبائن بإعتبارهم الأطراف الأكثر أهمية ويحصل باقي أصحاب المصلحة على درجة أقل من الإهتمام.

- **الدراسة الثالثة** : دراسة تحت عنوان المسؤولية الإجتماعية في العلاقات العامة في شركات الإتصالات الأردنية (دراسة حالة شركة الإتصالات الأردنية)للباحث فارس نبيل عجيلات ،مذكرة ماجستير في العلاقات العامة بكلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط 2011 / 2012 ، إنطلقت من تساؤلات حول : ما مفهوم المسؤولية الإجتماعية لدى دائرة العلاقات العامة في ذات الشركة ؟، وماحجم إسهام إدارة العلاقات العامة في الشركة في تحديد مفهوم المسؤولية الإجتماعية ؟ وما حجم المساهمة المالية لذات الشركة في تجسيد هذا لمفهوم ؟ ...إلخ ، وقد كانت العينة مكونة من 432 مفردة ، وخلصت الدراسة إلى أن وظيفة المسؤولية الإجتماعية لشركة مجموعة الإتصالات الأردنية تحتل مكانة متوسطة .

- **الدراسة الرابعة:** دراسة بعنوان واقع المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية تجاه العاملين دراسة إستطلاعية لأراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ، دراسة بمجلة تنمية الرافدين العدد 112 مجلد 35 سنة 2013 ، إنطلقت من تساؤل عام مفاده هل تتبنى الشركة المبحوثة مسؤولية إجتماعية وأخلاقية تجاه عامليها؟ وإعتمدت على المنهج الإستطلاعي وإستمارة الإستبانة وزعت على 100 مفردة من المبحوثين ، وقد خلصت نتائج هاته الدراسة إلى أن ذات الشركة أخفقت في بعض جوانب المسؤولية الإجتماعية ، وكان أداؤها عاليا في بعض الجوانب الأخرى مثل متطلبات بيئة العمل وتعويض العاملين عن الإصابات وغيرها ، وكان متوسطا أيضا في جوانب أخرى مثل توفير مستلزمات السلامة للعاملين.

- **التعليق على الدراسات السابقة** : إرتبطت هاته الدراسات بمتغير الدراسة الحالية وهي المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية وواقع الأداء الإجتماعي الممارس من قبل المؤسسات مكان إجراء الدراسة ، وقد تمت الاستفادة من هاته الدراسات من خلال ما ورد فيها من تراث أدبي تم الاستعانة به في نظم الجانب النظري والبناء المفاهيمي ، كما ساعدت في تحديد الإجراءات والطرائق المنهجية للدراسة الميدانية التي جاءت مشابهة لطرائق الدراسة الحالية في جل الدراسات السابقة ، وقد إتفقت نتائج هاته الدراسات مع نتيجة دراستنا الحالية وهي إلتزام المؤسسات محل الدراسة بمسؤوليتها الإجتماعية تجاه عامليها وأيضا عملائها وأصحاب المصلحة ، غير أننا نلاحظ أن نتيجة دراستنا الحالية تبرز أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بالمسؤولية الإجتماعية وبالإداءات الإجتماعية ضمن نشاطاتها بدرجة عالية ، في حين نجد أن نتائج الدراسات السابقة تبرز أن ممارسة المسؤولية الإجتماعية كان متوسطا عكس دراستنا الحالية ، وقد يعزو ذلك إلى كون الدراسة الميدانية قد طبقت في مؤسسة صحية ، الأخيرة التي تتطلب نوع من الإنسانية والسلوكات المنظمية العالية الإيجابية والأخلاقية لأنها تتعامل مباشرة مع أرواح البشر ، الأمر الذي يستدعي الإلتزام والتطبيق الطوعي لمبادئ وأبعاد المسؤولية الإجتماعية .

II – الطريقة والأدوات :

. **1 منهج الدراسة** :تماشيا مع طبيعة وأهداف موضوع الدراسة التي أقيمت بغرض وصف واقع الأداء الإجتماعي للمؤسسة الصحية في ظل الإعتراف بمسؤوليتها الإجتماعية ، فقد تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتطويرها كميا ، عن طريق جمع معلومات مقننة من المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (بوحوش والدنيبات ، 2001،ص 139-140)

2 نوع وحجم العينة وأسلوب اختيارها: بما أن مجتمع البحث الأصلي لهاته الدراسة يتمثل في عمال المؤسسة العمومية الإستشفائية – دحلب سعد – بجامعة ، و يتكون من فئات مهنية عديدة ومختلفة منها الإداريين والأطباء والشبه الطبيين وكذا العمال المهنيين ، وبالتالي فقد تم إختيار العينة الطبقية العشوائية (النسبية أو التناسبية) ، حيث تعد العينة الطبقية العشوائية صنفا من المعاينات الإحتمالية الذي

ينطلق من فكرة أن هناك خاصية أو عدة خصائص تميز عناصر مجتمع البحث ، والتي لابد من أخذها بعين الإعتبار قبل الإنتقاء فيسمح هذا الإجراء بإنشاء مجموعات صغيرة أو طبقات يكون لها بعض الإنسجام ، لأننا نعتقد أن العناصر المكونة لكل طبقة لها بعض التشابه وأن كل منها يتميز في نفس الوقت عن المجموعات الأخرى ، وبالتالي نقول أنها أخذ عينة من مجتمع البحث بواسطة السحب بالصدفة من داخل مجموعات فرعية ، أو طبقات مكونة من عناصر لها خصائص مشتركة (موريس ، 2004،ص 304)، وفي هاته الدراسة كانت لدينا أربعة فئات مهنية مختلفة : إداريين وأطباء وشبه طبيين وعمال مهنيين ، قسمت كطبقات وتم الإختيار من كل طبقة نسبة 25 بالمائة من العدد الإجمالي لها فتحصلنا على عينة نهائية بتعداد 75 مفردة وزعت عليها الإستمارات

3 أداة جمع البيانات : نظرا لطبيعة الدراسة والمنهج المتبع فقد إعتمد الباحث على إستخدام أداة الإستمارة ، ، وفي مايلي سنتطرق إلى تعريفها ومعرفة كيفية بنائها ووصفها والتطرق إلى طريقة صدق ثباتها المعتمد.

3-1 تعريف أداة الإستمارة: تعرف هاته الأداة بأنها: تقنية إختبار يطرح من خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة على أفراد العينة من أجل الحصول منهم على معلومات يتم معالجتها كميا فيما بعد ، ونقارن بها مع ما تم إقتراحه في الفرضيات : (تعتبر الإستمارة ...تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة ، ذلك أن صيغ الإجابات تحدد مسبقا ، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف إكتشاف علاقات رياضية ، وإقامة مقارنات كمية) (سبعون ، 2012،ص 155).

3-2 وصف أداة الدراسة وكيفية بناؤها: تم تصميم الإستمارة إنطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وفرضياتها وطبيعة البيانات والمعلومات المراد الحصول عليها ، وبعد قراءة ومراجعة ما أتيح من أدبيات حول الموضوع بالإضافة إلى مناقشة الموضوع مع بعض المختصين ، والتطرق لمفاهيم الدراسة وتعريفاتها ، تم وضع إستمارة نهائية تم تطبيقها بعدما عرضت للتحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة ، وقد احتوت الإستمارة في صورتها النهائية عل خمسة محاور رئيسية تمثل الأول في البيانات الشخصية ، والثاني في بيانات تتعلق بواقع إلتزام المؤسسة محل الدراسة بمسؤوليتها الإجتماعية في بعدها الإقتصادي والثاني بالبعد القانوني والثالث بالبعد الأخلاقي و الأخير بالبعد الخيري

3-3 صدق أداة الدراسة : ويقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس أسئلتها لما وضعت إليه ، وقد إعتمد الباحث وإكتفى بإستخدام طريقة الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) ، فبعد الإنتهاء من إعداد الإستمارة وبناء محاورها وفقراتها ، عرضت الإستمارة في صورتها الأولية على ثلاثة محكمين وهم أساتذة بدرجة دكتورتخصص علم الإجتماع ،، وذلك للتأكد من مدى إرتباط كل فقرة وعبارة من عباراتها بالبعد الذي تنتمي إليه وقدرتها على قياسه ،والجدول التالي يوضح قائمة الأساتذة المحكمين:

- **جدول رقم (01): يوضح قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة**

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص
01	عبد الباسط هويدي	أستاذ تعليم عالي	علم الإجتماع
02	لزهر ضيف	دكتوراه	علم الإجتماع
03	جمال كانون	دكتوراه	علم الإجتماع

المصدر: من إعداد الباحثان

4 أساليب المعالجة الإحصائية :

4-1التكرارات والنسب المئوية : لوصف والتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا لبياناتها الشخصية ومتغيراتها الديمغرافية ، وللتعرف على مستويات الممارسة للعبارات الدالة على إفتراضات الدراسة.

4-2المتوسطات الحسابية : لتحديد واقع ومستويات ممارسة الأبعاد المدروسة في الدراسة ، من خلال وجهة نظر المبحوثين وذلك بحساب متوسطات عبارات الاستمارة في كل محور.

III- النتائج ومناقشتها :

1 عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الأولى :

- **الفرضية** : تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي .

- **جدول رقم (02) بيانات تتعلق بإلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي :**

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الرتبة
1.	تكرار	00	54	06	15	00	75	3.52	02
	النسبة	%00	%72	%08	%20	%00	%100		
2.	تكرار	01	41	11	22	00	75	3.21	05
	النسبة	%1.33	%54.66	%14.66	%29.33	%00	%100		
3.	تكرار	00	35	28	12	00	75	3.30	03
	النسبة	%00	%46.66	%37.33	%16	%00	%100		
4.	تكرار	01	30	32	11	01	75	3.25	04
	النسبة	%1.33	% 40	%42.66	%14.66	%1.33	%100		
5.	تكرار	01	48	26	00	00	75	3.66	01
	النسبة	%1.33	%64	%34.66	%00	%00	%100		
6.	التكرار	00	34	10	30	01	75	3.02	06
	النسبة	%00	%45.33	%13.33	%40	%1.33	%100		
7.	التكرار	03	33	39	00	00	75	3.52	02
	النسبة	%04	%44	%52	%00	%00	%100		
	المجموع الإجمالي							23.48	

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال المعطيات الكمية للجدول أعلاه والمتعلق بالإفتراض الأول الذي مفاده إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي، نجد أن كل العبارات الدالة على هذا المحور ضمن محاور الإستبانة والتي تدور حول إلتزام ذات المؤسسة بـ: (ترشيد إستهلاكها للأدوية ، ترشيد نفقاتها السنوية ، تسديد مستحقات مستخدميها ، الشفافية في عقد الصفقات العمومية ، الإبتعاد عن العلاقات المشبوهة في التعامل مع المتعاملين ، ترشيد إستخداماتها في الطاقة ، تطبيق المعايير المحاسبية العامة عند إجراء الحسابات) قد تحقق معضمها من خلال نتائج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ، حيث تركزت إجابات المبحوثين حول هاته العبارات ومستوى ممارستها ضمن إتجاهات تصور الموافقة والموافقة بشدة حيث أخذ التصورين أعلى النسب المئوية والتي تفوق 50 % إلى أكثر من 72 % في ثلاثة عبارات وهي العبارة الأولى والثانية والخامسة ، أما العبارة الثالثة فجاءت إجابات المبحوثين بنسبة 46% ضمن إتجاه تصور الموافقة في حين كانت إجابات تصور غير الموافقة بنسبة 16% فقط حيث تشتت باقي إجابات المبحوثين في إتجاه تصور المحايدة ، ونفس الشيء بالنسبة للعبارة الرابعة والسادسة والسابعة حيث كانت النسب الأعلى في إجابات المبحوثين حولها ضمن إتجاه تصور الموافقة على الترتيب كما يلي40 % ، 45.33% ، 44% ، في حين كانت نسب إجاباتهم في إتجاه تصور عدم الموافقة أقل على نفس الترتيب كما يلي14.66% ، 00 % ،00 % وتشتتت باقي الإجابات في إتجاه تصور المحايدة .

و عن ترتيب العبارات حسب درجة الممارسة وحسب المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه ، فنجد أن العبارة الخامسة والمتعلقة بإبتعاد المؤسسة عن التعاملات التي فيها شبهة في علاقاتها مع المتعاملين قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عند قيمة 3.66 ، والمرتبة الثانية للعبارة الأولى والسابعة والمتعلقتين بإلتزام المؤسسة بترشيد إستهلاكها للأدوية و إلتزامها بتطبيق المعايير المحاسبية العامة عند إجراء الحسابات بمتوسط حسابي عند قيمة 3.52، والمرتبة الثالثة للعبارة الثالثة حول إسهام إلتزام المؤسسة بتسديد مستحقات متعامليها بمتوسط حسابي عند قيمة 3.30 ، والمرتبة الرابعة للعبارة الرابعة حول إلتزام المؤسسة بالشفافية في عقد الصفقات العمومية بمتوسط حسابي عند قيمة 3.25 ، والمرتبة الخامسة للعبارة الثانية حول إلتزام المؤسسة بترشيد نفقاتها السنوية بمتوسط حسابي عند قيمة 3.21 ، والمرتبة السادسة للعبارة السادسة حول إلتزام المؤسسة بترشيد إستخداماتها في الطاقة بمتوسط حسابي عند قيمة 3.02 ، أما عن المتوسط الحسابي الإجمالي لمستوى ممارسة هاته العبارات حسب إجابات المبحوثين فقد كان عند قيمة 23.48 وقد تعاملنا مع هذه القيمة لمعرفة مجالها وإتجاه التصور الذي تقابله وفقا للمقياس المدرج في الجدول التالي :

- **جدول رقم (03) مقياس يوضح مجالات المتوسط الحسابي لعبارات الإفتراض الأول حول إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي ومستوى تصور المبحوثين لواقع ممارستها :**

مجالات المتوسط الحسابي	إتجاه التصور	مستوى التصور
12,6 - 7	غير موافق بشدة	منخفض جدا
18,2 - 12,6	غير موافق	منخفض
23,8 - 18,2	محايد	متوسط
29,4 - 23,8	موافق	مرتفع
35 - 29,4	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال هذا المقياس نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لواقع ممارسة العبارات المتعلقة بالإفتراض الأول الذي يعالج إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الإقتصادي بقيمة 23.48 قد وقع في المجال (23,8 – 29,4) والذي

يقابل إتجاه تصور الموافقة وعند مستوى التصور المرتفع ، وبالتالي نخلص إلى أن جل إجابات المبحوثين حول عبارات هذا الإفتراض قد تركزت في المستوى المرتفع ، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية من خلال هاته النتيجة ومن خلال النسب المئوية المرتفعة لكل العبارات ضمن تصوري الموافقة بشدة والموافقة الأنفة الذكر، وقد تعزو هاته النتيجة حسب الباحثان إلى كون المؤسسات الصحية تخضع في نشاطاتها خاصة في المجال المالي والإقتصادي إلى هيأت رقابية ، مثل مجلس الإدارة والمراقب المالي وكذا أمين الخزينة الذين يصادقون على الأنشطة والقرارت الإدارية التي لا تتنافى مع القوانين واللوائح المعمول بها ، ويرفضون كل ما يتنافى مع ذلك ، مما يلزم مسؤولي المؤسسات الصحية وكذا الأمري بالصرف في ذات المؤسسات إلى إحترام كل لإجراءات القانونية في تعاملاتهم المالية والإقتصادية ، وهذا واضح خاصة من خلال حلول العبارة رقم خمسة من الإستبيان والتي تفيد بإبتعاد المؤسسة عن التعاملات التي فيها شبهة ، والمرتبة الثانية للعبارتين الأولى والسابعة والمتعلقتين بإلتزام المؤسسة بترشيد إستهلاكها للأدوية و إلتزامها بتطبيق المعايير المحاسبية العامة، كذلك خوف المسؤولين من التعرض للعقوبات القانونية والمتابعات القضائية يحتم عليهم الإلتزام أكثر بكل ما هو قانوني في المجال المالي والمحاسبي وبالتالي الحصول على أداءات إقتصادية ملتزمة ومسؤولة إجتماعيا.

2 عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثانية :

- **الفرضية** : تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها القانوني .

- **جدول رقم (04) يبين بيانات تتعلق بإلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها القانوني .**

العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الرتيبة
8.	تكرار	01	33	10	29	02	75	3.02	06
	النسبة	%1.33	%44	%13.33	%38.66	%2.66	%100		
9.	تكرار	04	59	02	10	00	75	3.76	02
	النسبة	%5.33	%78.66	%2.66	%13.33	%00	%100		
10.	تكرار	00	66	02	07	00	75	3.78	01
	النسبة	%00	%88	%2.66	%9.33	%00	%100		
11.	تكرار	00	50	09	16	00	75	3.45	05
	النسبة	%00	% 66.66	%12	%21.33	%00	%100		
12.	تكرار	00	55	17	03	00	75	3.69	03
	النسبة	%00	%73.33	%22.66	%04	%00	%100		
13.	التكرار	00	05	01	67	02	75	2.12	07
	النسبة	%00	%6.66	%1.33	%89.33	%2.66	%100		
14.	التكرار	00	50	10	15	00	75	3.46	04
	النسبة	%00	%66.66	%13.33	%20	%00	%100		

المجموع الإجمالي	23.28	

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال المعطيات الكمية للجدول أعلاه والمتعلق بالإفتراض الثاني الذي مفاده إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها القانوني ، نجد أن كل العبارات الدالة على هذا المحور ضمن محاور الإستبانة والتي تدور حول إلتزام ذات المؤسسة بـ: (العدالة في مجال تسيير مواردها البشرية ، الحفاظ على البيئة من خلال التخلص من النفايات الطبية بطرق علمية ، توفير كل ما يحقق جودة حياة المرضى ، توفير معدات الوقاية والأمن للموظفين لحمايتهم من حوادث العمل ، إجراءات السلامة في المخازن الخاصة بالمواد الخطرة ، الفحص الطبي الدوري للموظفين ، توفير كل ما يحتاجه الكادر الطبي والشبه طبي من مستلزمات للتكفل الجيد بالمرضى) قد تحققت إلا عبارة واحدة وهذا من خلال نتائج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ، حيث تركزت إجابات المبحوثين حول هاته العبارات ومستوى ممارستها ضمن إتجاهات تصور الموافقة والموافقة بشدة و أخذ التصورين أعلى النسب المئوية والتي تفوق 66.66% إلى 88 % ، وقد أخدت العبارة الثامنة ضمن محور هذا الإفتراض في الإستبانة نسبة 44% في إتجاه تصور الموافقة والذي قابلته نسبة 38.66% من إجابات المبحوثين ضمن إتجاه تصور غير الموافقة وتشتتت باقي الإجابات في إتجاه تصور المحايدة ، أما العبارات التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة وكذلك الرابعة عشرة فقد تحققت كلية إلى ما يفوق نسبة 50 % من إجابات المبحوثين ضمن إتجاه تصور الموافقة وذلك بالنسب التالية على الترتيب 78.66% ، 88% ،66.66 % ،73.33% ، 66.66%، في حين لم تتحقق عبارة واحدة فقط وهي العبارة الثالثة عشرة التي أخدت نسبة 89.33% من إجابات المبحوثين ضمن إتجاه تصور عدم الموافقة حيث إرتبطت هاته العبارة بإلتزام ذات المؤسسة محل الدراسة بإجراء الفحص الطبي الدوري للموظفين الذي لم يوافق عليه المبحوثين .

و عن ترتيب العبارات حسب درجة الممارسة وحسب المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه ، فنجد أن العبارة العاشرة والمتعلقةبإلتزام المؤسسة بتوفير كل ما يحقق جودة حياة المرضى قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عند قيمة 3.78 ، وحلت العبارة التاسعة المتعلقة بإلتزام المؤسسة بتدابير الحفاظ على البيئة من خلال التخلص من النفايات الطبية بطرق علمية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي عند قيمة3.76 ، وترتبت العبارة الثانية عشرة ثالثة بمتوسط حسابي عند قيمة 3.69 حيث عالجت إلتزام المؤسسة بإجراءات السلامة في المخازن الخاصة بالمواد الخطرة ، أما العبارة الرابعة عشرة التي تعالج إلتزام المؤسسة بتوفير كل ما يحتاجه الكادر الطبي والشبه طبي من مستلزمات للتكفل الجيد بالمرضى فقد حلت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابه قيمته 3.46 ، وترتبت العبارة الحادية عشرة خامسة بمتوسط حسابي قيمته 3.45 حيث عالجت إلتزام المؤسسة بتوفير معدات الوقاية لحماية الموظفين ، أما العبارة الثامنة والتي عالجت إلتزام المؤسسة بالعدالة في تسيير مواردها البشرية قد حلت سادسة بمتوسط حسابي قيمته 3.02 ، وأخيرا ترتبت العبارة الثالثة عشرة سابعة بمتوسط حسابي عند قيمة 2.12 والتي عالجت إلتزام المؤسسة بإجراء الفحص الطبي الدوري للموظفين.

أما عن المتوسط الحسابي الإجمالي لمستوى ممارسة هاته العبارات حسب إجابات المبحوثين فقد كانت قيمته 23.28 ،وقد تعاملنا مع هذه القيمة لمعرفة مجالها وإتجاه التصور الذي تقابله وفقا للمقياس المدرج في الجدول رقم (03) المدرج ضمن مناقشة الفرضية السابقة ، قد وقع في المجال (23,8 – 29,4) والذي يقابل إتجاه تصور الموافقة وعند مستوى التصور المرتفع ، وبالتالي نخلص إلى أن جل إجابات المبحوثين حول هاته العبارات قد تركزت في المستوى المرتفع ، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية من خلال هاته النتيجة ومن خلال النسب المئوية المرتفعة لكل العبارات ضمن تصوري الموافقة بشدة والموافقة الأنفة الذكر، وتعزو هاته النتيجة أيضا حسب الباحثان إلى كون المؤسسات الصحية تخضع دوريا إلى لجان تفتيشية وزارية وولائية ، تركز في عملها ونفتيشها على الأطر القانونية لنشاط هاته المؤسسات مثل : توفير كل ما يحقق جودة حياة المرضى والحفاظ على البيئة والنظافة ، والعدالة في تسيير مواردها البشرية والحفاظ عليها من

المخاطر وتوفير وسائل الوقاية والأمن وغيرها ، وما زاد من التأكيد على هاته الإلتزامية خاصة في ظل جائحة كوفيد 19 ، هو إدخال جمعيات المجتمع المدني كشريك إجتماعي في القطاع الصحي الذي أصبح يعد كهيأة رقابية وكذا تطوعية تساعد في الحصول على اداءات طبية ملتزمة قاونيا.

3 عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثالثة :

- **الفرضية** : تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الأخلاقي .

- **جدول رقم (05) يبين بيانات تتعلق بإلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الأخلاقي**

.

العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الرتيبة
15.	تكرار	16	57	00	02	00	75	4.16	02
	النسبة	%21.33	%76	%00	%2.66	%00	%100		
16.	تكرار	08	60	01	06	00	75	3.93	06
	النسبة	%10.66	%80	%1.33	%8	%00	%100		
17.	تكرار	08	67	00	00	00	75	4.10	03
	النسبة	%10.66	%89.33	%00	%00	%00	%100		
18.	تكرار	09	62	00	04	00	75	4.01	05
	النسبة	%12	% 82.66	%00	%5.33	%00	%100		
19.	تكرار	09	60	05	01	00	75	4.02	04
	النسبة	%12	%80	%6.66	%1.33	%00	%100		
20.	التكرار	20	55	00	00	00	75	4.26	01
	النسبة	%26.66	%73.33	%00	%00	%00	%100		
21.	التكرار	15	60	00	00	00	75	4.2	04
	النسبة	%20	%80	%00	%00	%00	%100		
المجموع الإجمالي								28.68	

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال المعطيات الكمية للجدول أعلاه والمتعلق بالإفتراض الثالث الذي مفاده إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الأخلاقي ، نجد أن كل العبارات الدالة على هذا المحور ضمن محاور الإستبانة والتي تدور حول إلتزام ذات المؤسسة بـ: (الحفاظ على السر المهني ، إنجاز الأعمال في أوقاتها دون تأخير ، الحفاظ على حرمة المرضى ، الحفاظ على

أجهزة ومعدات العمل ، تقديم الدعم النفسي للمرضى ، تقديم يد المساعدة للزملاء أثناء الطوارئ ، الصدق والأمانة أثناء تأدية الأعمال) قد تحققت وهذا من خلال نتائج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ، حيث تركزت إجابات المبحوثين حول هاته العبارات ومستوى ممارستها ضمن إتجاهات تصور الموافقة والموافقة بشدة و أخذ التصورين أعلى النسب المئوية والتي تفوق 70% إلى غاية 100 % ، وقد أخدت العبارة الخامسة عشرة ضمن محور هذا الإفتراض في الإستبانة نسبة76 % في إتجاه تصور الموافقة و نسبة 21,33% في إتجاه تصور الموافقة بشدة ، وحصلت العبارة السادسة عشرة على نصيب 80% في إتجاه تصور الموافقة و 10,66% في إتجاه تصور الموافقة بشدة ، أما العبارة السابعة عشرة في ذات المحور فكانت لها نسبة 89,33 % في إتجاه تصور الموافقة و 10,66% في إتجاه تصور الموافقة بشدة ، ونفس الشيء للعبارة الثامنة عشرة فكانت نسبة 82,66 %في إتجاه تصور الموافقة و12 % في إتجاه تصور الموافقة بشدة ، ونفس النسبة تقريبا للعبارة التاسعة عشرة بـ 80 % و و12 % في إتجاه تصوري الموافقة والموافقة بشدة على الترتيب ، وأخذت العبارة العشرين النسبة الكاملة 100 %ما بين إتجاه تصوري الموافقة والموافقة بشدة ونفس الشيء بالنسبة للعبارة الواحد والعشرين والأخيرة ضمن نفس المحور كما هو موضح في الجدول أعلاه .

و عن ترتيب العبارات حسب درجة الممارسة وحسب المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه ، فنجد أن العبارة العشرين والمتعلقة بإلتزام المؤسسة بتقديم الدعم النفسي للمرضى أثناء علاجهم في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عند قيمة 4,26 ، وحلت العبارة الخامسة عشرة ثانية بمتوسط حسابي قيمته 4.16 والتي تعلقت بإلتزام المؤسسة وموظفيها بالحفاظ على السر المهني ، وترتبت العبارة السابعة عشرة ثالثة بمتوسط حسابي عند قيمة 4.10 حيث عالجت إلتزام المؤسسة بالحفاظ على حرمة المرضى أثناء علاجهم ، أما العبارتين التاسعة عشرة والواحدة والعشرين فقد ترتبا رابعتين بمتوسط حسابي عند قيمة 4.2 حيث عالجتا إلتزام المؤسسة بتقديم الدعم النفسي للمرضى وأداء الأعمال بكل صدق وأمانة ، وترتبت العبارة الثامنة عشرة خامسة بمتوسط حسابي قيمته 4.01 حيث عالجت إلتزام المؤسسة وموظفيها بالحفاظ على الأجهزة والمعدات الطبية ، أما العبارة السادسة عشرة والتي عالجت إلتزام المؤسسة وموظفيها بالقيام بالأعمال في أوقاتها دون تأخير قد حلت سادسة بمتوسط حسابي قيمته 3.93 .

أما عن المتوسط الحسابي الإجمالي لمستوى ممارسة هاته العبارات حسب إجابات المبحوثين فقد كانت قيمته 28.68 ،وقد تعاملنا مع هذه القيمة لمعرفة مجالها وإتجاه التصور الذي تقابله وفقا للمقياس المدرج في الجدول رقم (03) المدرج ضمن مناقشة الفرضية الأولى ، قد وقع في المجال (23,8 – 29,4) والذي يقابل إتجاه تصور الموافقة وعند مستوى التصور المرتفع ، وبالتالي نخلص إلى أن جل إجابات المبحوثين حول هاته العبارات قد تركزت في المستوى المرتفع ، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية من خلال هاته النتيجة ومن خلال النسب المئوية المرتفعة لكل العبارات ضمن تصوري الموافقة بشدة والموافقة الأنفة الذكر، وتعزو هاته النتيجة حسب الباحثان إلى كون الدراسة الميدانية لهذا البحث قد أجريت في مؤسسة صحية ، يتعلق فيها العمل بمسألة حياة أفراد مما يحتم وبكل جدية إلتزام الموظفين والمؤسسة ككل بكل ما هو أخلاقي لإنقاذ أرواح المرضى ومساعدتهم ، وهذا ما يمليه الوازع الديني والأخلاقي من جهة والدافع القانوني والعقابي الجزائي من جهة أخرى ، وهنا يحرص الموظف في المؤسسة الصحية على الإلتزام بكل اللوائح التي تتعلق بالأعراف الأخلاقية مثل الحفاظ على السر المهني وحرمة المرضى ، وتقديم المساعدة العاجلة للمرضى ودعمهم نفسيا وكذا تأدية المهام بكل صدق أمانة وفي أوقاتها المحددة.

4 عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الرابعة:

- **الفرضية** تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الخيري.

- **جدول رقم (06) يبين بينات تتعلق بإلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الخيري .**

العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الرتيبة
22.	تكرار	04	48	17	06	00	75	3.66	06
	النسبة	%5.33	%64	%22.66	%08	%00	%100		
23.	تكرار	02	68	03	02	00	75	3.93	05
	النسبة	%2.66	%90.66	%4	%2.66	%00	%100		
24.	تكرار	11	61	02	01	00	75	4.09	03
	النسبة	%14.66	%81.33	%2.66	%1.33	%00	%100		
25.	تكرار	08	67	00	00	00	75	4.10	02
	النسبة	%10.66	% 89.33	%00	%00	%00	%100		
26.	تكرار	00	65	07	03	00	75	3.82	05
	النسبة	%00	%86.66	%9.33	%4	%00	%100		
27.	التكرار	11	64	00	00	00	75	4.14	01
	النسبة	%14.66	%85.33	%00	%00	%00	%100		
28.	التكرار	06	68	01	00	00	75	4.06	04
	النسبة	%08	%90.66	%1.33	%00	%00	%100		
المجموع الإجمالي								27.8	

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال المعطيات الكمية للجدول أعلاه والمتعلق بالإفتراض الرابع الذي مفاده إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأداءات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الخيري، نجد أن كل العبارات الدالة على هذا المحور ضمن محاور الإستبانة والتي تدور حول إلتزام ذات المؤسسة بـ: (الإسهام بأعمال تطوعية خارج حدودها أثناء الكوارث والأوبئة ، تأطير حملات تحسيسية وتوعوية طبية للمجتمع ، تنظيم حملات علاجية للفئات الهشة في المجتمع ، تقديم المساعدة للمرضى العاجزين ، تقديم بعض المعدات الوقائية والطبية أثناء الأوبئة للمجتمع، قيام الموظفين بأعمال إضافية تطوعية أثناء حدوث الطوارئ ، التعاون مع الجمعيات الخيرية التطوعية في المجال الطبي) قد تحققت وهذا من خلال نتائج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ، حيث تركزت إجابات المبحوثين حول هاته العبارات ومستوى ممارستها ضمن إتجاهات تصوري الموافقة والموافقة بشدة و أخذ التصورين أعلى النسب المئوية والتي تفوق 60% إلى غاية 100 % ، وقد أخذت العبارة الثانية والعشرين ضمن محور هذا الإفتراض في الإستبانة نسبة64 % في إتجاه تصور الموافقة ، وحصلت العبارة الثالثة والعشرين على نسبة 90% في إتجاه تصور الموافقة أيضا، أما العبارة الرابعة والعشرين فكان لها نصيب 81,33 % في إتجاه تصور الموافقة و 14,66% في إتجاه تصور الموافقة بشدة ، ونفس الشيء للعبارة الخامسة والعشرين فكانت نسبة 89,33 %في إتجاه تصور

الموافقة و10.66 % في إتجاه تصور الموافقة بشدة ، أما عن العبارة السادسة والعشرين فكانت نسبة الموافقة فيها 86.66 % ، وأخدت العبارة السابعة والعشرين نسبة و100 % في إتجاه تصوري الموافقة والموافقة بشدة ، وأخيرا العبارة الثامنة والعشرين حصلت على نسبة 90 %في إتجاه تصور الموافقة .

و عن ترتيب العبارات حسب درجة الممارسة وحسب المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه ، فنجد أن العبارة السابعة والعشرين والمتعلقةبـ قيام الموظفين بأعمال إضافية تطوعية أثناء حدوث الطوارئ في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عند قيمة 4.14 ، وحلت العبارة الخامسة والعشرين ثانية بمتوسط حسابي قيمته 4.10 والتي تعلقت بإلتزام المؤسسة بتقديم المساعدة للمرضى العاجزين ، وترتبت العبارة الرابعة والعشرين ثالثة بمتوسط حسابي عند قيمة 4.09 حيث عالجت إلتزام المؤسسة بتنظيم حملات علاجية للفئات الهشة في المجتمع ، أما العبارة الثامنة والعشرين فقد ترتبت رابعة بمتوسط حسابي عند قيمة 4.02 حيث عالجت إستعداد المؤسسة للتعاون مع الجمعيات الخيرية التطوعية في المجال الطبي ، وترتبت العبارة الثالثة والعشرين خامسة بمتوسط حسابي قيمته 3.93 وقد عالجت إلتزام المؤسسة بتأطير حملات علاجية للفئات الهشة في المجتمع ، أما العبارة السادسة والعشرين والتي عالجت تقديم المؤسسة بعضا من المعدات الوقائية والطبية للمجتمع أثناء الأوبئة قد حلت سادسة بمتوسط حسابي قيمته 3.82 ، وأخيرا العبارة الثانية والعشرين في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قيمته 3.66 عالجت إسهام المؤسسة بأعمال تطوعية خارج حدودها أثناء الكوارث والأوبئة.

أما عن المتوسط الحسابي الإجمالي لمستوى ممارسة هاته العبارات حسب إجابات المبحوثين فقد كانت قيمته 27.8 ، ووفقا للمقياس المدرج في الجدول رقم (03) المدرج ضمن مناقشة الفرضية الأولى الذي يوضح مجالات المتوسط الحسابي لعبارات هذا الإفتراض ، قد وقع في المجال (23,8 – 29,4) والذي يقابل إتجاه تصور الموافقة وعند مستوى التصور المرتفع ، وبالتالي نخلص إلى أن جل إجابات المبحوثين حول هاته العبارات قد تركزت في المستوى المرتفع ، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية من خلال هاته النتيجة ومن خلال النسب المئوية المرتفعة لكل العبارات ضمن تصوري الموافقة بشدة والموافقة كما أوردنا ذلك أنفا، وقد تعزو النتيجة أيضا هنا **إلى** إرتباطها بالطبيعة والفطرة الإنسانية خاصة وأن الدراسة قد أجريت في مؤسسة ذات طابع خاص ، وهي مؤسسة صحية يكون العمل فيها ذو طبيعة إنسانية تتعلق بمسألة حياة البشر ، الذي يحتم وجود نوع من الجدية والحزم والسلوكات الإيجابية في ممارسة هاته المهنة النبيلة ، مثل العمل التطوعي الإضافي وتقديم يد المساعدة للمرضى العاجزين والتعاون مع الجمعيات الخيرية في المجال الطبي ، وتأطير الحملات الطبية العلاجية للفأت الهشة وغيرها، خصوصا مع وجود مصلحة الإستعجالات في هاته المؤسسسة والتي تتعامل مع الحالات المستعجلة والحرجة كحوادث المرور وغيرها ، والتي ينبغي لها التدخل السريع والأداء الفاعل دون أي تسيب أو تماطل ، وقد يدعم هذا الوازع الديني الإسلامي كون الدراسة أجريت في مجتمع مسلم ، هذا الوازع الذي ينص على التعاون والتكافل والرحمة والإيثار والإحترام و والولاء وغيرها من القيم الإنسانية والإجتماعية الخيرية الأخرى ، إضافة إلى كون المنطقة التي تتواجد فيها المؤسسسة محل الدراسة صغيرة نوعا ما تكون فيها شبكة العلاقات الإجتماعية متشابكة وقوية تحتم وجود نوع من الإحترام للأخرين وتقديم يد العون والمساعدة والتكافل خاصة في خدمة المريض ، لأن الخدمة مقدمة أساسا للعملاء وهم المرضى وليس للمؤسسة بالدرجة الأولى ، وهي أعراف وسلوكات لا زالت موجودة نوعا ما في المناطق الصحراوية وقد تعزو هاته الممارسة المرتفعة لسلوكات المسؤولية الإجتماعية في بعدها الخيري من قبل العاملين والمؤسسة ، إلى وجود الرقابة الإدارية من جهة والمتابعة القضائية عند التهاون أو التسيب في أداء الخدمة الصحية ، خاصة عند الأخطاء المهنية لأن المسالة تتعلق بحياة البشر كما قلنا ذلك أنفا ، وبالتالي يقع الموظف في مخافة المتابعة الإدارية والقضائية ، مما يجعله حريصا على القيام بسلوكات

منظمية إيجابية وتطوعية في كثير من الأحيان تفوق الأعمال الموصوفة وظيفيا ، والمحددة في البنود الرسمية للوظيفة خوفا من الوقوع في العقوبة.

من خلال مجمل النتائج الكمية المتحصل عليها والتي أوردناها في عرض وتحليل العبارات المعالجة للفرضيات الأربعة السابقة ،و من خلال النسب المئوية المرتفعة لتصوري الموافقة بشدة والموافقة لكل العبارات المعالجة لها والتي تفوق 56% إلى أكثر من 90% ، وأيضا من خلال المتوسطات الحسابية الإجمالية لعبارات كل محور وإفتراض والتي تركزت جميعها في إتجاه تصور الموافقة والذي يقابل التقدير المرتفع في الممارسة نخلص إلى تحقق جميع فرضيات هاته الدراسة التي تعالج كل واحدة منها بعدا من أبعاد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية الأربعة ، وهذا ما يؤكد أيضا تحقق الفرضية العامة والتي مفادها : تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأبعاد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية في أداءاتها.

IV- الخلاصة:

من خلال مجمل النتائج الكمية المتحصل عليها والمعالجة للفرضيات الأربعة السابقة وبعد عرضها ومناقشتها، توصلنا إلى نتيجة مفادها تحقق جميع هاته الفرضيات وهذا من خلال عرض النسب المئوية المرتفعة لتصوري الموافقة بشدة والموافقة لكل العبارات المعالجة لها والتي تفوق 56% إلى أكثر من 90% ، وأيضا من خلال المتوسطات الحسابية الإجمالية لعبارات كل محور والتي تركزت جميعها في المجال الذي يقابل إتجاه تصور الموافقة والذي يقع بدوره ضمن مستوى التقدير المرتفع في الممارسة ، وبالتالي نخلص هنا إلى تحقق الفرضية العامة والتي مفادها : تلتزم المؤسسة العمومية الإستشفائية بجامعة بأبعاد المسؤولية الإجتماعية المؤسساتية في أداءاتها ، وقد تعزو هاته النتيجة التي تثبت إهتمام ذات المؤسسة محل الدراسة بمسؤوليتها الإجتماعية كون الأخيرة تقدم خدمات إنسانية تتعلق بأرواح البشر ، مما يحتم وطوعيا الإلتزام بسلوكات وأبعاد المسؤولية الإجتماعية والإعتراف بها ضمنيا ضمن ثقافة المؤسسة ورسالتها ، وقد يرجع هذا أولا إلى دافع الوازع الديني أساسا والإنساني عموما ، وقد يرجع أيضا إلى الإلتزام بمدونات السلوك الأخلاقي والمهني والقوانين الداخلية والعامة لممتهني الصحة ، وهذا ما يجعل كل الموظفين حرصين على الحذر خوفا من التعرض إلى العقوبة والمتابعات القانونية والتأديبية .

– الإحالات والمراجع :

– بلال خلف السكارنه ، (2016) ، **أخلاقيات العمل** ، ط 6 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن .

– خالد قاشي و رمزي بودرجة ،(2018)، **التسويق والمسؤولية الإجتماعية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن .

– زايد مراد ، (2012)، **الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)** ، دار الخلدونية ، الجزائر .

– سعيد سبعون، (2012) ، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الإجتماع** ، ط2، دار القصبة للنشر ، الجزائر.

– سمير عبد الغني محمود ،(2010) ، **تطورات في علم الإجتماع الإقتصادي المراجعة الإجتماعية أداة فعالة لتقييم الأداء الإجتماعي لمنظمات الأعمال** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر.

– سمير عبد الغني محمود ،(2016)، المحاسبة **الإجتماعية للوحدات الإقتصلدية** ، ط1، دار الكتاب الحديث ، الجزائر.

– صالح الحموري و رولا المعايطة ، (2015) **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)** ، ط 1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، الأردن .

– طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري ، (2005)، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال الأعمال والمجتمع ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن

– العلواني عديلة ، (2014)، **أنماط التعاقد في الأنظمة الصحية** ، ج 2 ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.

– العلواني عديلة ،(2014)، **تفعيل النظام التعاقدي في نظام الصحة الجزائري نموذج مقترح** ، جزء 3 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر .

– علي عبد الصمد عمر، ،(2017) ، **حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر .

– عمار بوحوش ومُحَمَّد محمود الذنيبات ، (2001) ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

– مُحَمَّد سيد فهمي ، (2015) ، **المسؤولية الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث .

– مدحت مُحَمَّد أبو النصر ،(2015) ، **المسؤولية الإجتماعية للشركات والمنظمات المواصفات القياسية ISO 26000**، ط 1 ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر .

- مدحت محمد أبو النصر ،(2016)، **ممارسة الخدمة الإجتماعية في مجال المسؤولية الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث .
- مصطفى يوسف كافي ،(2014)، **فلسفة التسويق الأخضر** ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن .
- موريس أنجرس،(2004) ، منهجية **البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ار، دار القصبة للنشر، الجزائر.

– ملاحق

إستبيان الدراسة

المحور الأول : البيانات الشخصية :

– الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

– المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

– الوظيفة : إداري ☐ طبيب ☐ شبه طبي ☐ عامل مهني ☐

– مدة العمل في المؤسسة :.....

محاور الإستبانة: بيانات تتعلق بإلتزامات المؤسسة بسلوكات المسؤولية الإجتماعية في أبعادها الأربعة

الأبعاد	رقم	المؤشرات و العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني البعد الإقتصادي	.1	تلتزم المؤسسة بترشيد إستهلاكها للأدوية					
	.2	تعمل المؤسسة على ترشيد نفقاتها السنوية					
	.3	تلتزم المؤسسة بتسديد مستحقات متعامليها					
	.4	تلتزم المؤسسة بالشفافية في عقد الصفقات العمومية					
	.5	تبتعد المؤسسة عن التعاملات التي فيها شبهة في علاقاتها مع المتعاملين					
	.6	ترشد المؤسسة إستخداماتها في الطاقة					
	.7	تلتزم المؤسسة بالمعايير المحاسبية العامة عند إجراء الحسابات					
المحور الثالث البعد القانوني	.8	تلتزم المؤسسة بالعدالة في مجال تسيير الموارد البشرية					
	.9	تلتزم المؤسسة بتدابير الحفاظ على البيئة من خلال التخلص من النفايات الطبية بطرق علمية					
	.10	تسعى المؤسسة إلى توفير كل ما يحقق جودة حياة المرضى أثناء مكوثهم بالمستشفى					
	.11	توفر المؤسسة كل معدات الوقاية والأمن لحماية الموظفين من حوادث العمل					
	.12	تلتزم المؤسسة بإجراءات السلامة في المخازن الخاصة بالمواد الخطرة					
	.13	تلتزم المؤسسة بإجراء الفحص الطبي الدوري للموظفين					
	.14	تعمل المؤسسة على توفير كل ما يحتاجه الكادر الطبي والشبه طبي من مستلزمات للتكفل الجيد بالمرضى					
المحور الرابع	.15	تلتزمون بالحفاظ على السر المهني					
	.16	تلتزمون بالقيام بأعمالكم في أوقاتها دون تأخر					
	.17	تحافظون على حرمة المرضى أثناء علاجهم					

	.18 تحافظون على الأجهزة والمعدات الطبية أثناء العمل						
	.19 تقدمون الدعم النفسي للمرضى أثناء علاجهم						
	.20 تقدمون يد المساعدة لزملائكم أثناء حدوث الطوارئ						
	.21 تؤدون أعمالكم بكل صدق وأمانة						

المحور الخامس البعد الخيري	22 تسهم المؤسسة بأعمال تطوعية خارج حدودها أثناء الكوارث والأوبئة						
	23 تؤطر المؤسسة حملات تحسيسية وتوعوية طبية للمجتمع						
	24 تنظم المؤسسة حملات علاجية للفئات الهشة في المجتمع						
	25 تقدمون يد المساعدة للمرضى العاجزين						
	26 تقدم المؤسسة بعضا من المعدات الوقائية للمجتمع أثناء الأوبئة						
	27 تقومون بأعمال إضافية وتطوعية أثناء حدوث الطوارئ بالمستشفى						
	28 تستعد المؤسسة للتعاون مع الجمعيات الخيرية التطوعية في المجال الطبي						